المخاطب فانه خطاب الحسن اي يا حسن احسن بزيد قال الرضي فيه تكلف وسماجة
واعلم ان لا ينصب نعما التمييز المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا
كحاسد لا مصدر له ولا يذكر المستتر فيه شيء من التوابع واجاز قوم ان يذكر
التوابع له بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل افعال المدح والذم اي افعال بعضها
للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصوده بيان ماهيته
افعال المدح والذم وكان مقتصرا على ضبط احادها يقال افعال المدح والذم
نعم وبئس وساء وحبذا لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل
المدح لا غير ما وضع لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح به نحو شرف زيد
مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت
فمنها نعم بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا
للعين ومنها القراءتان في نعما هي بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين
مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب بالشواذ
فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة في بئس على ما في التسهيل لكن لم يات
في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما في الرضي والاظهر الاخصر
ان يقول فمنها نعم وبئس وساء وشرطها امكان وشرطها ان يكون الفاعل معرفا
باللام او مضافا الى المعرف بها بواسطة او بغيرها نحو نعم غلام الرجل ونعم
غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم في المعرف باللام بان يراد المعرف باللام
بواسطة او بغير واسطة لاستغنى عن قوله او مضافا الى المعرف بها واختلف
في التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث هي وقيل تعريف الاستغراق
وقيل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المص ورد الرضي كونه للاستغراق
بان علامة صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل لو كان
المراد ذلك لصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك بين الثلثة اذ لا يصح نعم
جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق

يادعاء

يادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد مع
الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن
اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو او مضمرا
بنكرة منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو فنعما والضمير مفرد مذكر
غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امراة والتانيث اهون من التثنية
والجمع والتمييز مطابق المقصود خلافا للجزولي او نعما لم يكتف بقوله او
مضمرا مميز بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا
ليفيد ان ما في نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز مبهم فيرد لما ذهب سيبويه
والكسائي انها تامة معرفة بمعنى الشيء المعرف باللام ولذا صار فاعل النعم
ووجه الرد انها بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير الموضع ويلزم جعل نعما
يعظكم به بمعنى نعم الشيء شيء يعظكم به قيل ثم حذف موصوف الجملة
وهو الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الشيء
المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزمخشري واحد قولي ابي علي الفارسي
قالا انما نكرة منصوبة المحل مميزة اما موصوفة بالجملة نحو نعما يعظكم به وبئس
ما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة نحو فنعما هي ولا يجوز ذكر شيء من التوابع بع
لهذا الضمير ولا يجوز التاكيد المعنوي لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا وفي النعت
خلاف وقيل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت اي فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجيء التمييز مع الفاعل
الظاهر التاكيد عند المبرد وابي علي قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا
ونظير التمييز في قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا وفي صدق تعريف التمييز
عليه نظر وقد نعم خليلا زيد قال نعم زيد فارس حامل وقال فنعم صاحب قوم
لا [illegible] ويجوز للمبرد والفارسي جعل الموصول الجنسي وهو ما لا يشبه [illegible]
ذرية حصيبا فاعل نعم وبين الفصل بالمخصوص بين نعم وتمييز الضمير فنقال

Copyright © King Saud University